إشكالية سوء توزيع الدخل في الجزائر في ظل تنامي دور الصادرات النفطية

The problem of the bad distribution of income in Algeria in the light of the growing role of oil exports.

د.عبدوس عبد العزيز
د.كوديد سفيان
المركز الجامعي عين تموشنت

تاريخ الارسال:2018/01/26 ، تاريخ القبول :2018/03/01 ، تاريخ النشر:2018/06/30

الملخص :
خلال العقدين الماضيين زادت النقاشات المتعلقة بالتحرير الاقتصادي مع لوازمه من تفكيك الحواجز التجارية في الجزائر وهيمنت المناقشات المتعلقة بالتنمية التي تقوم على فكرة أن زيادة الانفتاح على التجارة الدولية ،وإعادة تركيز دور الدولة السيادية لضمان تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن رافق كل ذلك التخوف من مسألة تقاسم المكاسب في مجال التجارة الدولية ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنتجات البترولية نظرا لدور البترول في الاقتصاد الجزائري ، الهدف من هذه الرسالة هو اكتشاف ما إذا كان ازدياد التفاوت في الدخل يمكن أن يتعلق بالانفتاح التجاري في الجزائر(دور الصادرات النفطية).
الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية،المنتجات البترولية، الدخل، الصادرات النفطية.

Abstract:
During the past two decades discussions on economic liberalization has increased with the accessories of the dismantling of trade barriers in Algeria, and dominated the discussions on the development which is based on the idea that increased openness to international trade, and re-focus the role of the sovereign state to ensure economic efficiency, and thus achieve economic and social development. But all that was accompanied by the fear of the question of sharing the gains in the area of international trade, including those related to petroleum products in view of the role of oil in the Algerian economy. The aim of this study is to discover whether increased income inequality can be related to trade openness in Algeria (the role of the petroleum exports).
Keywords : international trade, petroleum products, income, petroleum exports.

Résumé:
Au cours des deux dernières décennies, les discussions sur la libéralisation économique ont augmenté avec le démantèlement des barrières commerciales en Algérie, et ont dominé les discussions sur le développement qui repose sur l'idée d'une ouverture accrue au commerce international et de recentrer le rôle de l'État souverain pour assurer l'efficacité économique, et ainsi réaliser le développement économique et social. Mais tout cela s'accompagne de la crainte de partager les acquis dans le domaine du commerce international, y compris ceux liés aux produits pétroliers compte tenu du rôle du pétrole dans l'économie algérienne. Le but de

cette étude est de découvrir si l'augmentation des inégalités de revenus peut être liée à l'ouverture commerciale en Algérie (le rôle des exportations pétrolières).

Mots clés: commerce international, produits pétroliers, revenus, exportations pétrolières.

مقدمة :

عادت قضية التفاوت الاقتصادي في المدخيل للظهور مرة أخرى ليصبح مبعث قلق محورياً على صعيد السياسات في أعقاب الأزمة العالمية، حيث شهدت العقود الثلاثة الماضية تصاعداً للتفاوتات العالمية في فترات النمو والركود على حد سواء. وإزاء هذه الخلفية أجريت عدة دراسات لتقييم تأثير الإصلاحات التجارية على الأداء الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر في البلدان النامية في السنوات الأخيرة على اعتبارها المتضرر الاول من حدة هذه الازمات

تركز هذه الورقة البحثية على آثار تحرير التجارة على عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر الذي يقاس بمعاملات جيني، وقد انطلقنا من فرضية أن الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية يمكن أن تؤثر على نمط اللامساواة في الدخل وفقا للآليات التالية :

- تتميز الجزائر بنوع معين من الانفتاح يسمى بالانفتاح الطبيعي ، إذ تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الصادرات من المنتجات الأولية والنفط ، وعلاقة هذا النوع من الانفتاح بتوزيع الدخل تطغو عليه سمة تملك جزء اكبر من الدخل في حوزة أقلية من الشعب ممثلة عامة في الدولة والعاملين فيها ، وزيادة التجارة بناء على هذه المنتجات الطبيعية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل التي تحتفظ بها الأقلية.

01. المقاربات النظرية لنمط اللامساواة في توزيع الدخل

01-01.مفهوم عدم المساواة في توزيع الدخل

تقليدياً، تتباين أراء خبراء الاقتصاد حول عدم المساواة، فالبعض لا يرى فيه أي مشكلة، ويقولون إنه في حالة عدم وجود عوائق مصطنعة للحراك الاجتماعي، فإن اللامساواة يعكس في جوهره الفروق في المواهب والاختيارات .وهم يعتقدون أن الأكثر موهبة واقتصاداً وبذلاً للجهد هم من يتمتعون بالازدهار، حتى وإن وقفت الظروف الاجتماعية المعاكسة في طريقهم في البداية[1].

مفهوم عدم المساواة ينطوي على ثلاثة مستويات مختلفة: على الصعيد العالمي (بين جميع مواطني العالم، والدولية (بين الدول) والوطنية (داخل البلدان)[2].

يمكن تعريف عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال التمييز بين ثلاث أنواع من عدم المساواة في توزيع الدخل:[3].

01-02- تقسيم نمط اللامساواة في توزيع الدخل:

أ. عدم المساواة بين البلدان: تسمى كذلك بعدم المساواة الدولية، وهي تقاس بالفارق في مؤشرات مستوى المعيشة المتوسطة، غير أن قيمتها تختلف حسب طريقة الحساب المستعلمة، حيث يمكن حسابها عن طريق الناتج الداخلي الخام للفرد(PIB) باستعمال سعر الصرف لتعادل القدرات الشرائية (P.P.A) أو عن طريق سعر الصرف الجاري.

ب. عدم المساواة داخل البلدان: يتم حسابها عن طريق معامل GINI أو عن طريق معامل Theil لتوزيع دخل العائلات أو عن طريق الفارق بين الدخل المتوسط لـ 10% من الأغنياء و 10% من الفقراء في البلد ، ويمكن تقسيم اللامساواة داخل البلدان إلى :

- **عدم المساواة في الأسعار**[4] : يعتمد المذهب الرأسمالي في توزيع الدخل على جهاز الاسعار باعتبار أن السعر يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فهو أداة اتصال بين المنتج والمستهلك، به يتعرف المنتج على رغبات المستهلكين بواسطة قانون العرض والطلب وبذلك يتحقق التوازن ، غير أن التطبيق الميداني أثبت أن جهاز الثمن لا يحقق عدالة

[1] تقرير التجارة والتنمية 2012، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف ،سويسرا،2012،ص78.

[2] Amanda Jacobson , Trade Openness and Income Inequality, department of Economics Bachelor Thesis.

[3] Pierre-Noel Giraud, Mondialisation et dynamique des inégalités, CERNA, Ecole Nationale Supérieure, Des Mines de Paris, Octobre 2002, p2-3.

[4] سميح عاطف الزين -الإسلام وثقافة الإنسان ، دار الكتاب اللبناني .بيروت، لبنان، 1987، ص 101.

التوزيع والعلة ويترتب عن اعتماد السعر جهازا لتوزيع الدخل توجيه الإنتاج لصالح المترفين وإهمال حاجات الفقراء الذين لا يملكون ثمن السلعة .

- **عدم المساواة في الأجور**[5]**:** ويتمثل في أن الطلب على اليد العاملة المؤهلة يزيد على الطلب على العمالة غير المؤهلة من خلال التفاوت في الأجور بين العمال المؤهلين وغير المؤهلين، كما تزداد درجة عدم المساواة في معدلات البطالة في فئة العمال المهرة وتنخفض في فئة العمال غير المهرة. وبعبارة أخرى تتفاوت الأجور على مستويين: الأول على مستوى الأعمار ، حيث أن العمال الأكبر سنا والأكثر خبرة تتجاوز أجورهم بالنسبة لأجور العمال الأصغر سنا الذين يدخلون قوة العمل ، و الثاني على مستوى المهارات ، إذ يحظى العمال في المهن التي تتطلب تدريبا مكثفا بزيادات أسرع في الأجور عن أقرانهم من المهن الأقل مهارة.

وبعبارة أخرى تتفاوت الأجور على مستويين: الأول على مستوى الأعمار ، حيث أن العمال الأكبر سنا والأكثر خبرة تتجاوز أجورهم بالنسبة لأجور العمال الأصغر سنا الذين يدخلون قوة العمل ، و الثاني على مستوى المهارات ، إذ يحظى العمال في المهن التي تتطلب تدريبا مكثفا بزيادات أسرع في الأجور عن أقرانهم من المهن الأقل مهارة ، وربما الأمر الأكثر أهمية هو أن العمال ذوي التعليم العالي قد حصلوا على زيادة أعلى بكثير من العمال الأقل تعليما[6] كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم 01: عدم المساواة في الأجور في بعض دو العالم للعام 2015

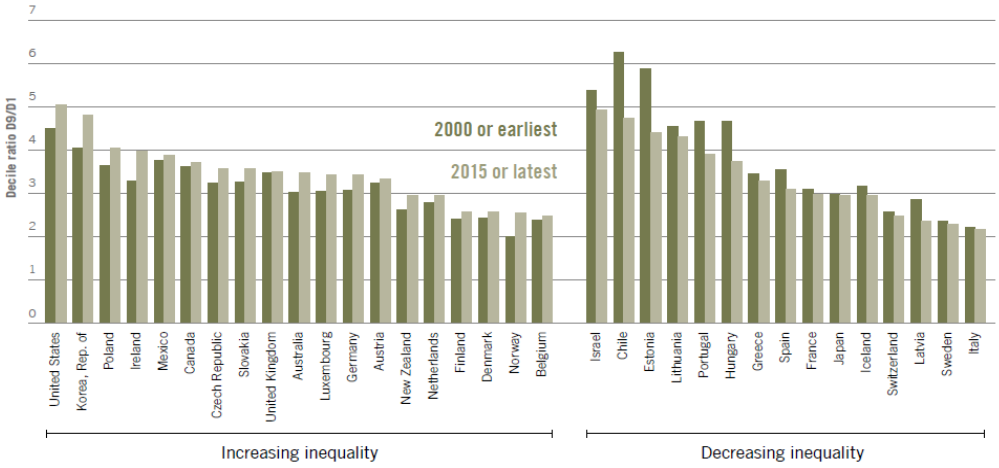

Source : Global Wage Report 2016/2017, Wage inequality in the workplace, International Labour Office, Geneva,2017, p22

ج. عدم المساواة الدولية: تتمثل عدم المساواة الدولية في أخذ سكان العالم كمجموعة واحدة، وفي هذه الحالة نقوم بحسابها بنفس الطريقة التي يتم فيها حساب عدم المساواة داخل البلد.

وتدل الشواهد التطبيقية أنه خلال الفترة 1820- 1992 ازدياد حالة عدم المساواة في العالم ، حيث ارتفع معامل جيني من 0.50 في المتوسط في 1820 إلى 0.61 في عام 1992 (Bouguignon و Morissen 2002)، وهي الفترة التي كان كثير من البلدان تتجه نحو التجارة العالمية.

يوضح الشكل أدناه اتجاهات عدم المساواة خلال الفترة 1988- 2008 أن حالة عدم المساواة الدولية محددة تقريباً من طرف عدم المساواة ، ويتضح ان عدم المساواة العالمية بين 1988- مستقرة نسبيا 2008 نظرا للانخفاض المعتبر لعدم المساواة داخل البلدان.

شكل رقم 01: اتجاهات عدم المساوات خلال الفترة 1988-2008

[5] Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie international, édition Dalloz ,université Sorbonne ,paris,2005 , p168.

[6] جاري بيرتلس وآخرون ، جنون العولمة وتفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة ، مرجع سابق ، ص101.

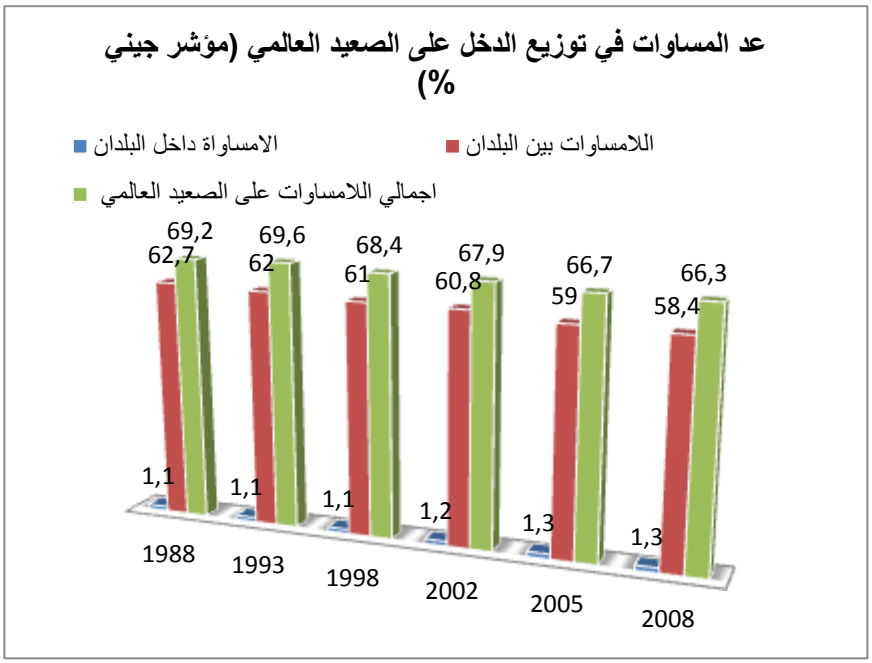

المصدر : تقرير التجارة والتنمية 2012، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،جنيف ،سويسرا 2012، ص 77.

بالنسبة لعدم المساواة داخل الدول فهي تعتبر القوة المسيطرة على عدم المساواة العالمية، غير أن هذه الأهمية النسبية انخفضت خلال الستينات، وهذا بداية من الحرب العالمية الثانية فإن عدم المساواة ما بين الدول هي التي أصبحت تشكل العامل الأساسي في تحديد عدم المساواة، وعليه فإنه من الضروري الاهتمام بمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التقارب الكلي مع الدول الغنية، بعد ما كان الاهتمام في بداية القرن التاسع عشر بإعادة توزيع الدخل الداخلي.

02. الدراسات السابقة المفسرة للعلاقة بين الانفتاح التجاري و عدم عدالة توزيع الدخل

إن العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري و زيادة عدم توزيع الدخل علاقة متنازع عليها شأنها شأن العلاقات الأخرى ، فان العديد من الدراسات تشير إلى أنه إذا كانت هناك علاقة سببية فهي غير مباشرة ، وهذه الدراسات تتناقض في النتائج التي توصلت إليها .

- ✓ تشير دراسات (Barro, 2000 ; Spilimbergo 1999) إلى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل[7] .
- ✓ دراسات أخرى خلصت إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن تقلل من عدم المساواة في الوقت الذي يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي المرتفع[8] .

02-01. نظرية Stolper & Samuelson (1941)[9]:

تشبه إلى حد ما نظرية هيكشر – أولين ، وتقوم أساسا على أن عوامل الإنتاج تستخدم بشكل مكثف إنتاج سلعة ما في الوقت الذي يتمتع أصحاب الدخل المرتفع من هذا العامل وينخفض الدخل عند استخدام قليل لعوامل إنتاج ، وبمعنى آخر تنص النظرية على أن الزيادة في السعر النسبي للسلعة يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي للعامل المستخدم بشكل مكثف

[7] Barro, R. (2000). ,Inequality and Growth in a Panel of Countries,, Journal of Economic Growth 5,(2000), p 5-32.

[8] Dollar D., and A. Kraay (2001). 'Trade, Growth, and Poverty', The Economic Journal 114, (2001) ,p 75

[9] Stolper, W.F., and P.A. Samuelson. 'Protection and Real Wages', Review of Economic Studies 9, 1941,p 58-73.

لإنتاج السلع ، وانخفاض الدخل الحقيقي للعامل المستخدم بشكل مكثف في إنتاج السلعة الأخرى ، من خلال هذا التحليل يمكننا أن نعتبر أن آثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة يعتمد على امتلاك عوامل الإنتاج .

02-02.. نظرية (Bourguignon et Morrison 2002)[10]:

يبين هؤلاء بعد دراسة تحليلية على ستة دول من العالم الثالث ، أن العلاقة بين الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية وفق ظروف معينة ، ويتضح كما يلي :

- للتصدير في أنشطة السياحة والصيد أثر ايجابي على العدالة ومحاربة الفقر.
- للتصدير في المجال الزراعي في المشروعات الكبيرة في دول غرب إفريقيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية أثر سلبي على العدالة في توزيع الدخل ، كما أنه لا يحسن معيشة الفقراء ، أما المزارع الصغيرة فان تصدير منتجاته له أثر ايجابي على العدالة في توزيع الدخل.
- يتميز قطاع الصناعات الاستخراجية بفنون إنتاجية كثيفة رأس المال، وبالتالي لا تشكل الأجور فيه إلا نسبة ضئيلة من مداخلي هذه الصناعات ، مما يجعل لتصدير الصناعات الاستخراجية أثر سلبي على عدالة توزيع الدخل.
- لتصدير الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة أثر ايجابي على توزيع الدخل لأنها صناعات كثيفة العمالة.

03-02.. دراسة[11] (1996) Ben-David:

قام Ben-David بتحليل نموذجه انطلاقا من نموذج للنمو الداخلي وآثار الإنتاجية عن طريق التجارة بين البلدان الشريكة ، وأشار إلى أن خفض الحواجز الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية قادت البلاد التي تشملها اتفاقات تجارية للحد من التفاوت في توزيع الدخل ، غير أن هذا الاستنتاج قد واجه انتقادا قويا من قبل (1998) Slaughter الذي شدد على أن التقارب بين الدخل يقتصر على عدد قليل من البلدان التي لديها الكثير من الخصائص المماثلة ، وتوصل أن الانفتاح التجاري يزيد من عدم المساواة في الدخل بين البلدان .

في الآونة الأخيرة (2000) Ben-David et Kimhi قاما بقياس تقارب الدخل ل 127 بلدا من البلدان المصدرة و 134 بلدا من البلدان المستوردة باستخدام الانحراف المعياري داخل المجموعة ، وجدا أن التفاوت في الدخل انخفض تدريجيا مع زيادة التجارة بين الشركاء الاقتصاديين، وخلصوا في الأخير إلى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى الحد من التفاوت في الدخل بين الشركاء .

04-02. دراسة[12] ((2001) Lindert et Williamson :

شمل تحليلهما فترة طويلة من الزمن (1820-2000) للعديد من البلدان النامية، وتحدد هذه الدراسة أربع خطوات هامة في الانفتاح على التجارة العالمية :

11-ما قبل 1820 فترة تميزت بانفتاح استفاد منه فئات قليلة من الناس الذين يعيشون في أوروبا .

ب- الفترة الممتدة من 1820 إلى 1914 تعتبر فترة كبيرة من الانفتاح والتقارب بين مداخلي البلاد المفتوحة ، وزيادة الهجرة ، وحركة رؤوس الأموال بين أوروبا وأمريكا الأرجنتين، الولايات المتحدة...) .

ج – الفترة الثالثة اتسمت بكثرة الحروب وتدهور الاقتصاديات العالمية ، و وازدادت حدة التفاوت في الدخل بين البلدان المفتوحة وازادات الحدة مابين 1914 و 1950 بسبب عودة تطبيق الحواجز التجارية .

د – الفترة الرابعة الممتدة من 1950-2000 وهي فترة الانفتاح التي عرفت تخفيض الحواجز التجارية والتي أدت الحد من التفاوت في أسعار السلع وعوامل الإنتاج بين البلدان المفتوحة ، فكان الانفتاح أحد العوامل الرئيسية لتقارب مستويات الدخل بين البلدان .

05-02.. دراسة[13] (2002) Sala-i-Martin :

وفقا ل Sala-i-Martin ، فان تحليل التفاوت في الدخل في العالم يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات مختلفة وفقا للأساليب المستخدمة ، فالفجوة في الدخول بين البلدان الغنية والفقيرة ترجع بالدرجة الأولى إلى شعوب تلك الدول ، وبما أن عدد

---

[10] أحمد جمال الدين موسى ، تحرير التجارة الخارجية : النظرية والواقع والمستقبل ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 1996 ، ص 64.

[11] Saul Keifman, Economic Openness And Income Inequality: Deconstructing Some Neoliberal Fallacies, Cided/Conicet/Uba Draft For Comments, August 2006, P02.

[12] Gilbert Niongabo, op cit , p135

[13] Gilbert Niongabo, op cit , p136.

سكان العالم قد توسع على الصعيد العالمي ، بما في ذلك ارتفاع النمو الاقتصادي في البلدان الغنية والبلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان التي هي منفتحة أمام التجارة العالمية ، مثل الهند والصين ، فان أن الفجوة في المداخل طبيعيا قد تزيد في هذه البلدان .

ثانيا : الاتجاهات العامة في توزيع الدخل في الجزائر

خلال سنوات الركود الذي ضرب الاقتصاد الجزائري في الثمانيات من القرن الماضي مع زيادة معدلات النمو السكاني تراجع متوسط دخل الفرد من 2614 دولار للفرد عام 1985 إلى 1980 دولار عام 1991 ، وقد استمر التراجع طيلة سنوات التسعينات في ظل التباطؤ والركود الذين تخبط فيهما الاقتصاد الجزائري.

وبناء على هذا التراجع انتقلت الجزائر من مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع التي تربعت فيه طوال سنوات السبعينات و الثمانينات إلى دول الدخل المتوسط المنخفض الدخل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وحتى عام 2006 ، قبل أن تعود مجددا خلال عام 2007 إلى دول الدخل المتوسط المرتفع الدخل على ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية.

وفقا لتقارير التنمية البشرية الذي يصدر من قبل منظمة الأمم المتحدة فان التفاوتات الداخلية في توزيع الدخل في الجزائر عرفت انخفاض محسوس بين 1988 و 1995 وفقا لمعامل جيني من 37.78% إلى 35.53% بسبب الارتفاع الطفيف في النمو الناتج عن عودة أسعار البترول إلى الارتفاع ، ولكن في الواقع القيام بتحليل حديث لتسليط الضوء على تنامي تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة مقاس بمعاملات جيني يميل إلى عدم العثور على نتائج مهمة بغض النظر عن نوع مؤشر الانفتاح التجاري المستخدم، بسبب عاملين اثنين : أولا، عدم وجود سياسة واضحة لإعادة التوزيع في الجزائر ، وثانيا ، طبيعة البيانات المستخدمة بشكل عام على صعيد الاقتصاد الكلي لا تعبر عن نفس الواقع.

سياسة توزيع الدخل في الجزائر تعتمد بالإضافة إلى سياسات أخرى على الإصلاحات التجارية التي تؤدي إلى ارتفاع أجور العمالة الماهرة باعتبار الجزائر تنتمي إلى صنف البلدان المتوسطة الدخل ، وهذا السياسة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل بين القطاعات بسبب الافتقار إلى العمل والتنقل والعيب في المنتجات والتقدم التكنولوجي.

11. طبيعة توزيع الدخل في الجزائر

جرت العادة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية قياس الرفاهية الاقتصادية للفرد بمؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني ، والذي يعبر عن حصة الفرد من الدخل الوطني مقاسة بالدولار الأمريكي.

يبين الجدول التالي حصة الفرد الجزائري من الدخل الوطني مقاسة بمتوسط الدخل الفردي مقارن بمتوسط دخل الأفراد من دول عربية بحكم أن البلاد العربية تتشابه إلى حد كبير في ظروفها الاقتصادية :

جدول رقم 01 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الداخلي بالدولار (2000-2015)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطر	28925	49151	72958	97958	103813	100741	94815	68721
الامارات	34837	43989	34614	41686	44233	43576	46313	43041
السعودية	9255	14068	19113	23594	25139	24816	2449	20828
الجزائر	**1801**	**3132**	**4479**	**5454**	**5574**	**5475**	**5460**	**4548**
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266
العراق	871	1396	36.5	4739	5438	5903	5355	3883

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، 37

يتضح من خلال الجدول حجم الفجوة في توزيع الدخل بين الدول العربية التي تعتبر كبيرة جدا، على الرغم من التغير الذي طرأ على المستوى العام للأسعار، ففي عام 2012 بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في قطر 103813 دولار (وهي الأعلى بين مجموعة الأقطار العربية كان أكبر 10مرات من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في ليبيا ،18 مرة من متوسط نصيب الفرد في الجزائر الذي عرف متوسط نصيب الفرد تراجعا كبيرا سنة 2015 بسبب انخفاض في سعر النفط الذي يؤثر على نمو الناتج المحلي الاجمالي).

ويلاحظ ايضا من الجدول تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية ابتداءا من سنة 2014 ، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط ، ما يفسر قطا ان العائدات النفطية تؤثر في مدى توزيع الدخل في الدول النفطية ، باستثناء الجزائر التي لم يتأثر نصيب دخل الفرد فيها بشكل كبير ، حيث بقي شبه ثابت في حدود 4550 دولار ابتداءا من سنة 2010

02. حقيقة اللامسواة في توزيع الدخل في الجزائر:

يتسم توزيع الدخل في الجزائر شأنها شأن الغالبية الساحقة من البلدان العربية بضعف اعتبارات العدالة في توزيع الدخل في الوقت الراهن، ويمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال العديد من السياسات، وعلى رأسها سياسة الأجور التي تقوم على وضع الحد لأجر العامل في الدولة سواء في القطاع العام أو الخاص ليكفي لتحقيق حد أدني من حياة كريمة للعامل، ففي الجزائر تعتمد سياسة الأجور على وضع سقف للأجر الشامل للموظف في القطاع العام وأجهزة الحكومة والهيئات الاقتصادية لتقلل التفاوت في الدخل داخل هذه القطاعات ، كما تعتمد الجزائر على سياسة تدعيم أسعار السلع الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية لإتاحة المجال للفقراء والطبقة الوسطى لأعداد أبنائهم لسوق العمل بصورة جيدة متناسقة مع التطور العلمي والتقني وتطور أدوات الإنتاج ، كما تعتمد الجزائر حتى في الوقت على سياسة التحويلات والإعانات الاجتماعية للفقراء والعاجزين والعاطلين حتى تحقق الحد الأدنى من العدالة والحماية الاجتماعية ، وكل هذه السياسات في الواقع أدت إلى تحسين طفيف في توزيع الدخل وزيادة نسبية في مستويات العدالة في هذا التوزيع الذي أدى إلى خلق حوافز طويلة الأجل للنمو الاقتصادي ، لأنه كلما زادت مدا خيل الشرائح الدنيا من الدخل الوطني زاد التحفيز على الاستثمارات الجدية التي تخلق طلبا على السلع التي تستخدمها وتوزع مدا خيل على العاملين الجدد.

واقعيا نمط توزيع الدخل في الجزائر في الوقت الراهن رغم كل المجهودات المبذولة يتسم بوجود فجوة كبيرة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا من الدخل، وتشير إحصائيات آخر مسح جزائري في هذا الصدد أجري عام 1995 إلى أن 22.6% من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، وأن أفقر 10% من سكان الجزائر يحصلون على 2.8% فقط من الدخل الوطني، ويحصل أفقر20% من السكان على 7% من الدخل ، بينما يحصل أغنى 20% من السكان على 42.6% من الدخل، ويحصل أفقر 40% من السكان على 18.6 % من الدخل ، بينما يحصل أغنى 40% من السكان على 60.3 من الدخل[14].

ورغم أن هذه الإحصائيات الرسمية المتاحة في هذا المجال تميل إلى إظهار توزيع الدخل أكثر مساواة عما هو في الواقع الفعلي ، فإنها في صورتها الرسمية تبين سوء توزيع الدخل في الجزائر شأنها شأن بعض الدول العربية كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 02: توزيع الدخل في الجزائر حسب مؤشر جيني[15]:

البيان	1988	1995	2011
رقم جيني القياسي	40,2	35,3	27,6
فجوة الفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية2011) (%)	0,9	1,2	0,1
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية2011) (% من تعداد السكان)	6,5	5,9	0,5
حصة الدخل لأدنى 20 في المائة من السكان	6,5	7	9,4
حصة الدخل لأدنى 10 في المائة من السكان	2,7	2,9	4,1
حصة الدخل لأعلى 10 في المائة من السكان	32,8	26,9	22,9
حصة الدخل لأعلى 20 في المائة من السكان	47,2	42,6	37,2
حصة الدخل لرابع 20 في المائة من السكان	20,6	22,6	22,3
حصة الدخل لثالث 20 في المائة من السكان	14,9	16,2	17,5
حصة الدخل لثاني 20 في المائة من السكان	10,7	11,6	13,7

المصدر: بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، 2018

[14] World Bank , World Development Indicators 2007 , p 60- 66.

[15] ينسب معمل جيني إلى الاقتصادي الايطالي GINI ، وقد أصبح من الدراسات الإحصائية لتوزيع الدخل والثروات ، فاستخدم معامل جيني كمقياس لتلخيص التفاوت في توزيع الدخل ، ويمكن التعبير عنه هندسيا بمساعدة منحنى لورنز على أنه المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة التامة بين منسوبة إلى جملة مساحة المثلث الذي يقع تحت خط المساواة التامة ، ولهذا تتراوح قيمة معامل جيني بين الواحد الصحيح في حالة الانعدام المطلق بين للمساواة ، وبين الصفر في حالة المساواة التامة (ولمزيد اطلع على كتاب : عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية.)

توضح البيانات المتاحة من بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي أن دخل الفرد بالمكافئ لعام 2011 قد انخفض عن الحد الذي تبلغ فيه درجة عدم عدالة التوزيع قيمتها القصوى 40.2 لسنة 1988 مما يعني أن الجزائر قد أصبحت في مرحلة التنمية التي تتسم بتحسن طفيف في حالة توزيع[16] .

أما عن بقية الدول العربية فان متوسط المعدل لمؤشر جيني في البلدان التي تتوافر بيانات عنها هو 36.7 وهو معدل قريب من معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي يعادل 36.8 ، وللمقارنة نذكر أن المعدل العالمي هو 67 ، ونلاحظ من خلال الجدول أن أدنى معامل هو لمصر وقدره 34.4 إلا أن مصر قد شهدت تحسنا في التكافؤ في الدخل خلال السنوات الأخيرة بعدما كان 28.9 سنة 1995 [17]، ولا يوجد بين البلدان العربية أي بلد يزيد فيه مستوى مؤشر جيني عن44 .

وللعلم أن هذه الإحصائيات من توزيع الدخل لا تشمل الدخل الموزع في الاقتصاد غير الرسمي (مدا خيل الفساد والتهرب الضريبي وتجارة المخدرات والأعمال المنافية للآداب) والتي تذهب غالبيتها الساحقة للطبقة العليا ، وإلا فان توزيع الدخل في الجزائر سيصبح أكثر سوءا على الأرجح.

03. تطور معدلات الفقر في الجزائر

لقد حظيت الجزائر اهتماما كبيرا في دراسة الفقر سواء من جانب المهتمين الجزائريين و أو من جانب المنظمات الدولية ، ومصدر هذا الاهتمام يعود إلى جملة من العوامل مثل الأهمية النسبية الإقليمية والدولية والسياسات الاقتصادية التي شهدت تبادلات عميقة وجذرية خلال ربع القرن الماضي ، وما يمكن قوله أن ظاهرة الفقر في الجزائر قد مرت بمنحنى متعرج، ففي السبعينات عرفت معدلات منخفضة في الفقر، ثم ارتفعت في سنوات الثمانينات نتيجة تدهور أسعار البترول، وما فتئت أن عادت إلى الارتفاع ابتدءا من سنوات التسعينات ، وقد يكون الارتفاع الملحوظ والمفاجئ في ظاهرة الفقر في الجزائر قد ارتبط إلى حد كبير بسياسات الانفتاح الاقتصادي التي سعت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بعيدا عن تدخل الدولة وباتجاه التحرير وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص .

تشير دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريرها حول التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009 أن الانخفاض في عدد الفقراء بين عامي 1990 و2005 يعود إلى النمو الاقتصادي وكذلك لتحول مهم في توزيع الدخل لصالح الفقراء في الجزائر، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 03 : تطور خط الفقر في الجزائر

البيان	سنة المسح	تواتر الفقر%	تقدير عدد الفقراء	سنة المسح	تواتر الفقر%	تقدير عدد الفقراء
الجزائر	1995	14.10	4.10	2000	12.10	3.80
لبنان	1197	10	0.40	2005	7.97	0.3
مصر	1999	16.70	10.60	2005	16.96	13.70
الأردن	1997	15.00	0.7	2002	14.20	2.10
سوريا	1997	14.30	2.20	2004	19.00	3.80
المغرب	1991	13.10	3.70	1999	4.10	5.60
تونس	1195	8.10	0.80	2000	15.90	0.40

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 129.

تستقى مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل عادة من مسوحات ميزانية الأسرة، وهي بحوث تقام بشكل دوري مرة كل خمس سنوات تقريبا، نظرا لتكلفتها المرتفعة ، وتفيد تقديرات معدلات الفقر المستندة إلى خطوط الفقر القطرية في الجزائر، أن الفقر يأخذ في أغلبية مناطق الجزائر المتوفر عنها بيانات طابعا ريفيا حيث أن معدلات الفقر في الأوساط الريفية أعلى من معدلات الفقر في الأوساط الحضرية ، كما أن الريف يحتضن أغلب عدد الفقراء في هذه المناطق ، حيث يأوي الريف أكثر من ثلاثة أرباع عدد الفقراء في هذه المناطق[18].

---

[16] تجدر الاشارة ان اخر مسح اسري لحساب مستويات الفقر وحصص الدخل عند كل المستويات وكذا مؤشر جيني كان في سنة 2001 الذي يعد خبراء من البنك الدول.

[17] حالة الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا ، تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2007 ، ص 15.

[18] Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, ALGÉRIE, Juillet 2005. Algeria, p18.

يلاحظ من خلال الجدول أن نتائج المسح المحصورة بين 1995-2000، فان 14.10% من السكان يعيشون فقراء، وانخفضت هذه النسبة إلى 12.10% سنة 2000 ، وتؤكد نتائج المسح أن معظم الانخفاض في الفقر خلال الفترة المدروسة حدثت في المناطق الريفية، على الرغم من أن ظاهرة الفقر ظلت متركزة في الريف حيث يقدر أن 75% من فقراء الجزائر يعيشون في المناطق الريفية مع تباين واضح بين المناطق ويبدو من المسح أن معظم الفقراء يتركزون في المناطق البعيدة عن الساحل الجزائري ، أي منطقة الهضاب والجنوب وهي المناطق التي تطغى عليها الأرياف.

ثالثا : الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل : دور الصادرات

ارتبط توزيع الدخل في الجزائر منذ سبعينات القرن الماضي ارتباطا وثيقا بارتفاع عائدات الصادرات التي غلبت عليها صادرات النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتهما ، حيث مثلت ما نسبته 95% و 97% من السلع المصدرة ، وتوزيع الدخل يرتبط مباشرة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بأسعار النفط في السوق الدولية.

قبل كل شيء نتكلم عن مؤشر النفط كمؤشر لقياس توزيع الدخل في الدول التي تعتمد في ناتجها المحلي على الصادرات من النفط، فلقد لعب النفط دورا أساسيا في مستوى المعيشة في الجزائر ، وأنه كان العامل الحاسم في تحديد مستويات الدخل، وعليه فان التقلبات في أسعار النفط في السوق الدولي كان لها آثار مهمة في متوسط نصيب القدر من الدخل الوطني، ويمكن تتبع تطور متوسط نصيب الفرد خلال العقود الثلاثة الماضية ، حيث شهد دخل الفرد ارتفاعا كبيرا في السبعينات وفي مطلع الثمانينات وهي الفترة التي تزامن فيها الارتفاع الكبير في أسعار النفط ، ثم انخفض بعد ذلك حتى مطلع التسعينات ، وظل عرضة لتقلبات شديدة في هذا العقد.

11. ارتفاع أسعار النفط في الجزائر وأثره على توزيع الدخل

لقد صاحب ارتفاع أسعار النفط ارتفاع هائل في أسعار عدد من السلع الأساسية الأولية الأخرى، فأدى هذا الارتفاع الإجمالي في الأسعار إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر، وإضافة إلى التأثير المباشر في مؤشر أسعار المستهلك، فإن أسعار النفط تؤثر أيضاً في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى التي يشكل النفط مدخلاً هاماً من مدخلاتها الوسيطة.

ورغم أن أسعار السلع الأساسية المرتفعة تشكل ضغطاً في اتجاه رفع الأسعار، فإن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك جراء زيادة واحدة في تكاليف الاستيراد ناشئة عن تغيرات هيكلية ليس والتضخم شيئاً واحد ، فالتضخم يعني زيادة مستمرة في الأسعار كافة ، أما مسألة ما إذا كان ارتفاع الأسعار النسبية يحدث زيادة لمرة واحدة في مؤشر أسعار المستهلك أو يطلق عملية تضخم ، فهي مسألة تعتمد في معظمها على رد الفعل في الأجور التي تعتبر السعر المحلي الأهم في أي اقتصاد ، فالأجور ليست فقط العنصر الأكبر في تكاليف الإنتاج في الجزائر، بل هي أيضاً أهم مصدر للدخل الدائم لغالبية السكان، وفي السبعينيات أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة في معدلات الأجور الاسمية، ثم أدت معدلات الأجور المرتفعة إلى زيادة أخرى في أسعار المستهلك عندما حمّل أرباب العمل تكاليف زيادة الأجور للمستهلكين ، وأدى استمرار ارتفاع الأجور والأسعار في نهاية المطاف إلى خلل كبير في توزيع الدخل وبطالة متزايدة، لأن البنك المركزي أوقف هذه الدوامة من خلال إتباع سياسات شديدة التقييد لأسعار الفائدة.

يوضح الشكل التالي اتجاه أسعار النفط الخام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من سنة 1990 إلى 2016:

شكل رقم 02: اتجاهات أسعار النفط الخام ونصيب الدخل الفردي الجزائري من الناتج الوطني.

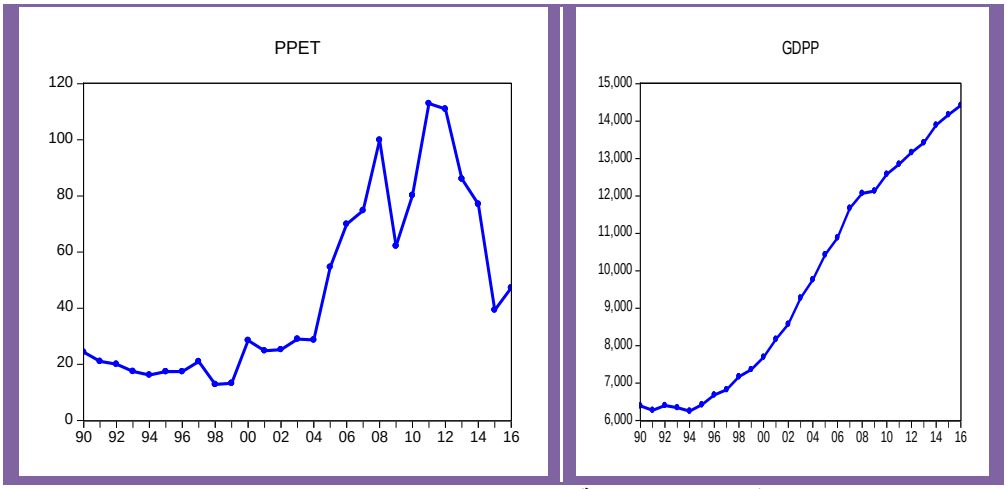

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2018.

بالرغم من الارتفاع الذي تشهده أسعار النفط خاصة منذ مطلع التسعينات، لكن السؤال المطروح كيف يمكن أن تؤثر أسعار النفط على توزيع الدخل في الجزائر؟

الجواب بكل بساطة : إن التغير في أسعار النفط يؤثر على تطور أسعار سلع أساسية أخرى، نظراً إلى أن بعض هذه السلع قد أصبح مترابطاً ترابطاً متزايدا ، وفي الجزائر أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة في الطلب على السلع الأساسية الزراعية لاستخدامها في إنتاج الوقود ، مما يشكل منافسة للسلع الأساسية الغذائية وأدى ارتفاع أسعار النفط أيضاً إلى ارتفاع كلفة إنتاج سلع أساسية أخرى ، وعلى سبيل المثال، فقد ارتفع سعر الأسمدة في العام 2007 ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل ذلك، ويمكن أيضاً أن تؤثر أسعار النفط على أسعار السلع الأساسية التي تستخدم كبدائل للنواتج المشتقة من النفط مثل استخدام القطن بديلاً من الألياف الاصطناعية أو المطاط الطبيعي بدلاً من المطاط الاصطناعي ، وتوثق الصلات بين أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية الأخرى يعني أيضاً انتقال تزايد التقلب في أسعار النفط إلى أسواق سلع أساسية أخرى.

وفيما ترتفع أسعار السلع الأساسية موضع التبادل التجاري الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط أثرت أيضًا في توزيع الدخل في الجزائر مقارنة مع بلدان أخرى على البلدان وفي داخلها ، فالتغيرات في توزيع الدخل داخل الجزائر تنشأ عن كون الفئات الاجتماعية والاقتصادية التي تستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية المصدّرة ليست الفئات نفسها التي يقع على كاهلها عبء ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

02. تأثير معدلات التبادل التجاري على نمط توزيع الدخل

تحديد نمط توزيع الدخل في الجزائر كبقية الدول النامية الأخرى يحدده في الغالب تطور معدلات التبادل التجاري، أي نسبة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات إلى مؤشر سعر الوحدة من الواردات، وعلى مستوى معلوم من مستويات إيرادات التصدير أو نفقات الاستيراد، تشير المكاسب في معدلات التبادل التجاري إلى زيادة نسبية في الدخل الحقيقي لأن الحجم نفسه من الصادرات يمكن من زيادة حجم الواردات ، وتشير الخسائر في معدلات التبادل التجاري إلى نقص نسبي في الدخل الحقيقي ،لأن الحجم نفسه من الصادرات يمكن من شراء واردات أقل منه حجمًا، ومعلوم أن الجزائر التي تقوم عادة بتصدير المواد الخام واستيراد المصنوعات قد عانت في الشطر الأكبر من القرن العشرين من تدهور طويل الأجل في معدلات التبادل التجاري بسبب اتجاه أسعار السلع الأساسية الأولية إلى الهبوط ، هذه السلع التي شكلت معظم صادراتها إلى البلدان المتقدمة مقابل أسعار المصنوعات التي تستورد الجزائر معظمها من البلدان المتقدمة.

يوضح الجدول التالي مدى تأثير معدلات التبادل التجاري على حجم الدخل المقاس بصافي مدفوعات الدخل:

البلد	معدلات التبادل التجاري	صافي مدفوعات الدخل	التأثير الصافي
الجزائر	**4.6**	**0.0**	**4.6**
انقولا	16.4	3.9 -	12.5
اذر بيجان	9.3	7.1-	2.2

جدول رقم 04 : تأثير معدلات التبادل التجاري وصافي مدفوعات الدخل على الدخل الوطني
المصدر: تقرير التجارة والتنمية 2008، ص30

بوليفيا	2.6	0.2	2.9
غينيا	18.7	11.6-	7.1
إيران	3.9	0.6	4.5
كازاخستان	8.6	4.9-	3.6
نيجريا	5.5	3.3-	2.2
روسيا	4.3	0.5-	3.8
السعودية	9.5	0.6	10.0
فنزويلا	7.1	1.0	8.1
الكويت	10.2	2.4	12.6

حققت البلدان المصدّرة للنفط ومنها الجزائر والبلدان المصدّرة لمنتجات التعدين أرباحاً طارئة من تحسن معدلات التبادل التجاري التي بلغت 5,7 %ونحو 4 نقاط مئوية من ناتجها القومي الإجمالي على الترتيب(في الجزائر بلغت معدا التبادل التجاري 4.6% ونحو 4.6 نقاط مئوية من الناتج الوطني الإجمالي)، وفي العديد من هذه البلدان يبدو أن جزءاً من المداخيل المرتفعة جراء التغيرات في معدلات التبادل التجاري قد وازنه ارتفاع الأرباح التي حوّلت إلى الخارج من قبل الشركات عبر الوطنية العاملة في استغلال الموارد الطبيعية، وفي هذه الحالات، تعدى معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،والفرق بينهما ناشئ عن المكاسب في معدلات التبادل التجاري ، ولكن الدخل القومي الإجمالي نما بمعدل أقل من معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي .

في الجزائر التي بلغ معدل تبادلها التجاري 4.6% مطالبة باستخدام الإيرادات الإضافية بطريقة تعزز آفاق التنمية الطويلة الأجل ، ولذلك فإنه من المهم أن تحصل الجزائر على أكبر قدر من الإيرادات الطارئة إما من خلال الملكية المحلية للشركات المنتجة أو من خلال نظام حسن التصميم للضريبة والعائدات يضمن توزيعًا منصفًا للدخل على الفعاليات المحلية والمستثمرين الأجانب ، وأما الأسعار المرتفعة حاليًا للنفط فقد توفر فرصة لإعادة التفاوض على شروط توزيع الدخل في الحالات التي لا يزال فيها هذا التوزيع غير عادل ،

وإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري استخدام هذه الدخل في تمويل الاستثمار و تطوير الهياكل الأساسية وفي القطاعات الاجتماعية والإنتاجية بطريقة مستدامة.

03. دور المنتجات النفطية في إعادة توزيع الدخل ومكافحة الفقر

إن سياسة تحرير الاقتصاد في الجزائر ساعدت أصحاب العلاقات على الاستفادة من اقتصاد السوق الوليد في حين زادت الطبقات المتوسطة فقرا ما قد يهدد الاستقرار الاجتماعي.[19]

يرتبط استهلاك المصادر المختلفة من الطاقة ارتباطاً وثيقا بعدد من المشاكل الاجتماعية ومنها مشكلة الفقر التي توليها الجزائر اهتماماً خاصاً وتضعها على سلم أولوياتها ، وهناك العديد من المعايير التي تقاس بها مستويات الفقر في المجتمع، ومنها المعيار الخاص بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك، بالإضافة إلى معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وبموجب المعيار الأول، فان أنماط استهلاك مصادر الطاقة المختلفة نسبة إلى الاستهلاك الكلي تعطي صورة واضحة وجلية لمستوى الرفاهية أو الفقر في المجتمع نظراً لارتباطها الوثيق بالزيادة في متوسط دخل الفرد .وعلى سبيل المثال يعتبر الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية (الكتلة الحية) من الحطب و المخلفات الحيوانية مؤشراً على وجود الفقر، بينما يعتبر الاعتماد على المصادر التجارية، كالمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والفحم دليلاً على الرفاهية ، بمعنى أخر يمكن قياس درجة فقر الفرد من خلال استهلاكه لمنتجات الطاقة ، ففي الجزائر مثلا تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الطاقوية ، ومن المفروض أن تتوفر هذه المنتجات بأسعار منخفضة تكون في مقدور الفرد الجزائري استهلاكها ، ونقيس درجة فقر الفرد الجزائري من خلال حساب نصيبه من هذه المنتجات التي تتوفر فيها على ميزة نسبية ، وإذا استهلاك الفرد قليل من المنتجات النفطية ، فهذا يدل على عدم تمكن المواطن من اقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها ، ومن هنا يمكن القول أن هذا المواطن لا يملك الدخل الكافي لاستهلاك هذه المنتجات ، وبالتالي وجود خلل كبير في توزيع الدخل.

[19] علي كبيرة ، مرجع سابق ،ص14.

يبين الجدول التالي العلاقة الطردية بين استهلاك الكتلة الحية وبعض المؤشرات الاجتماعية الدالة على مستوى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

جدول رقم 05 : علاقة المنتجات النفطية ببعض المؤشرات الاجتماعية

نسبة الاعتماد على الكتلة الحية / المؤشر	% 20-0	%40-20	%60-40	%80-60	أكثر من 80%
معدل وفيات الرضع (لكل 1000)	22.5	46.6	64.7	82.6	116.8
معدل الوفيات دون الخامسة (لكل 1000)	27.5	59.3	93.0	135.3	173.0
العمر المتوقع (سنوات)	71.5	66.5	59.9	54.5	47.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2001 .

تعتبر مساهمة المنتجات النفطية في الجزائر متواضعة ولا تتجاوز نسبة 10 في المائة من متطلبات الطاقة الإجمالية، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدول النامية الأخرى، وتقتصر المساهمة الهامة لهذا المصدر على بعض الدول العربية مثل السودان والصومال وموريتانيا والمغرب، ويجري التحول حالياً بصورة واضحة وسريعة في الجزائر من استعمال مختلف أشكال المنتجات النفطية إلى استعمال غاز البترول المسيّل لأغراض التدفئة والطهي.

يوضح الجدول التالي مدى استخدام المواطن الجزائري للطاقة مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من المعامل بالكيلوغرامات من النفط :

جدول رقم 06 : استخدام الطاقة (متوسط نصيب الفرد من النفط)

السنوات	1995-2000	2000-2005	2005-2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	4944	5096	5040	4844	4804	4791	4756	4604
الامارات	11202	10826	8914	7458	7418	7683	7766	7769
العراق	1528	1058	968	1219	1293	1399	1456	1413
ليبيا	2875	3022	3026	3369	2209	2782	3133	2880
قطر	17705	20250	18471	15531	16030	18055	17926	18562
السعودية	4580	4877	5608	6763	6307	6888	6417	6937

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2018.

يبين الجدول متوسط استهلاك الفدر من طاقة النفط في الدول العربية الاكثر تصديرا للنفط، حيث يتضح أن معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الجزائر منخفضا إذ بلغ عام 2015 نحو 4604 كيلوغرام من النفط سنويا مقارنة ب 18562 كيلوغرام من النفط سنويا في قطر، و 7769 كلغ نفط سنويا في الامارت، وهو استهلاك متناقص سنة بعد سنة اخرى ، اذ بلغ ذروة استهلاك الفرد 5093 سنة 2004 في وهذا المستوى من الاستهلاك يمثل ما يزيد عن ضعف ما كان عليه قبل عشرين سنة ، وهو مؤشر عموما واضح على التحسن الذي طرأ على مستوى معيشة الفرد بالجزائر، وعلى المساهمة الواضحة والجلية لقطاع الطاقة في هذا التحسن ، ولكنه غير كاف إذا ما تم مقارنته مع بقية الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط ، وينخفض استهلاك النفط في كل من تونس والمغرب والسودان لأسباب معروفة تكمن في كون أن هذه الدول من المستوردات للنفط ، وكبقية الدول المستوردة للنفط ترتفع تكلفة استهلاكها بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

خاتمة

في الأخير يمكن القول أن الجزائر ما زالت تعتمد كغيرها من الدول العربية على تصدير النفط والغاز ، ويبدو أن العلاقة بين هذا النوع من الانفتاح (كما أطلقنا عليه سابقا بالانفتاح الطبيعي) و اللامساواة في الدخل علاقة طردية ، بمعنى أنه كلما زاد توجه الدولة نحو هذا النوع من الانفتاح المعتمد على وفرة الموارد الطبيعية، كلما صاحبه ارتفاع في معدل اللامساواة بسبب احتجاز هذه الموارد من قبل أقلية من الناس. وعليه وعلى انه بالرغم من المزايا التي يوفرها اعتماد سياسة الانفتاح الطبيعي ، وخصوصا تلك المتعلقة بزيادة النمو الاقتصادي ، فهذه السياسة وحدها لا يمكن أن تؤدي إلى

انخفاض في عدم المساواة في الدخل ، بل على الدولة أن تنوع في صادراتها وتركز على الصادرات المصنعة وفتح المجال لمشاركة لقطاع الخاص حتى تضيق فجوة التفاوت في الدخل على الأقل في المدى الطويل.
وفي الجزائر يبدو أنه ما زال الطريق طويلا قبل أن تقترب من المستويات التي حققتها الاقتصاديات التي تحتل الصدارة من حيث العدالة في توزيع الدخل، غير أن لديهما إمكانيات هائلة للحاق بالركب .

المراجع :

11-تقرير التجارة والتنمية 2012، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف ،سويسرا،2012.

2- Amanda Jacobson , Trade Openness and Income Inequality, department of Economics Bachelor Thesis.

3- Pierre-Noel Giraud, Mondialisation et dynamique des inégalités, CERNA, Ecole Nationale Supérieure, Des Mines de Paris, Octobre 2002.

4- سميح عاطف الزين -الإسلام وثقافة الإنسان ، دار الكتاب اللبناني .بيروت، لبنان، 1987.

5- Jean-Louis Mucchielli, Thierry Mayer, économie international, édition Dalloz ,université Sorbonne ,paris,2005 .

6- Global Wage Report 2016/2017, Wage inequality in the workplace, International Labour Office, Geneva, 2017.

7- Barro, R. (2000). ,Inequality and Growth in a Panel of Countries,, Journal of Economic Growth 5,(2000).

8- Dollar D., and A. Kraay (2001). 'Trade, Growth, and Poverty', The Economic Journal 114, (2001).

9- Stolper, W.F., and P.A. Samuelson. 'Protection and Real Wages', Review of Economic Studies 9.

10- أحمد جمال الدين موسى ، تحرير التجارة الخارجية : النظرية والواقع والمستقبل ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، 1996.

11- Saul Keifman, Economic Openness And Income Inequality : Deconstructing Some Neoliberal Fallacies, Cided/Conicet/Uba Draft For Comments, August 2006.

12- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي.

13- بيانات البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية، 2018.

14- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2001 .